

# خلاف السلف في الأحكام أكثر من خلافهم في التفسير

فصل: والخلاف بين السلف في التفسير قليل . وخلافهم في الأحكام أكثر من خلافهم في التفسير. وغالب ما يصح عنهم من خلاف يرجع إلى اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد . وذلك صنفان: أحدهما: أن يعبر كل واحد منهم عن المراد بعبارة غير عباره صاحبه، تدل على معنى في المسمى غير المعنى الآخر، مع اتحاد المسمى، بمنزلة الأسماء المتكافئة التي بين المترادفة والمتباعدة. كما قيل في اسم السيف الصارم، والمهند. وذلك مثل أسماء الله الحسنى، وأسماء رسوله صلى الله عليه وسلم وأسماء القرآن. فإن أسماء الله كلها تدل على مسمى واحد. فليس دعاؤه باسم من أسمائه الحسنى مضاداً لدعائه باسم آخر، بل الأمر كما قال تعالى: { قُلْ اذْعُوا اللَّهَ أَوْ اذْعُوا الرَّحْمَنَ أَيَاً مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى } . وكل اسم من أسمائه يدل على الذات المسماة، وعلى الصفة التي تضمنها الاسم. كالعلم يدل على الذات، والعلم . والقدير يدل على الذات، والقدرة . والرحيم تدل على الذات، والرحمة. ومن أنكر دلالة أسمائه على صفاته ومن يدعى الظاهر قوله من جنس قول غلاة الباطنية القرامطة الذين يقولون: لا يقال هو حي، ولا ليس بحي بل ينفعون عنه النقيضين. فإن أولئك القرامطة الباطنية لا ينكرون اسمها هو علم محض كالمضمرات. وإنما ينكرون ما في أسمائه الحسنى من صفات الإثبات. ومن وافقهم على مقصودهم كان مع دعوه الغلو في الظاهر موافقاً لغلاة الباطنية في ذلك. وليس هذا موضع بسط ذلك، وإنما المقصود أن كل اسم من أسمائه يدل على ذاته وعلى ما في الاسم من صفاته. ويدل أيضاً على الصفة التي في الاسم الآخر بطريق اللزوم. وكذلك أسماء النبي صلى الله عليه وسلم مثل محمد وأحمد والماحي والحاشر والعاقب وكذلك أسماء القرآن مثل القرآن، والفرقان، والهدى، والبيان، والشفاء، والكتاب. وأمثال ذلك. فإذا كان مقصود السائل تعين المسمى عبرنا عنه بأي اسم كان إذا عرف مسمى هذا الاسم. وقد يكون الاسم علماً وقد يكون صفة. كمن يسأل عن قوله: { وَقَنْ أَغْرَضَ عَنْ ذِكْرِي } ما ذكره؟ فيقال له: هو القرآن مثلاً، أو ما أنزله من الكتب. فإن الذكر مصدر والمصدر تارة يضاف إلى الفاعل وتارة إلى المفعول. فإذا قيل: ذكر الله بالمعنى الثاني كان ما يذكر به، مثل قول العبد: سبحانه الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر. وإذا قيل بالمعنى الأول كان ما يذكره هو وكلامه. وهذا هو المراد في قوله: { وَمَنْ أَغْرَضَ عَنْ ذِكْرِي } ؛ لأنه قال قبل ذلك: { فَإِنَّمَا يَأْتِنَّكُمْ مِّنِي هُدًى فَمَنْ أَتَيَعَّبُ هَذَا يَقْلَيَضِلْ وَلَا يَشْقَى } وهذا هو ما أنزله من الذكر. وقال بعد ذلك: { قَالَ رَبِّ لِمَ حَسَرَتِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتَ بَصِيرًا قَالَ كَذَلِكَ أَتَلَكَ آيَاتِنَا قَنْسِيَتَهَا } والمقصود أن يعرف أن الذكر هو كلامه المنزلي، أو هو ذكر العبد له. فسواء قيل: { ذِكْرِي } كتابي، أو كلامي أو هداي أو نحو ذلك فإن المسمى واحد. وإن كان مقصود السائل معرفة ما في الاسم من الصفة المختصة به فلا بد من قدر زائد على تعين المسمى. مثل أن يسأل عن القدوس، السلام، المؤمن وقد علم أنه الله. لكن ما معنى كونه قدوساً، سلاماً، مؤمناً، ونحو ذلك؟ إذا عرف هذا فالسلف كثيراً ما يعبّرون عن المسمى بعبارة تدل على عينه، وإن كان فيها من الصفة ما ليس في الاسم الآخر، كمن يقول: أحمد والحاشر والماحي والعاقب والقدوس: هو الغفور الرحيم، أي إن المسمى واحد لا إن هذه الصفة هي هذه. ومعلوم أن هذا ليس اختلاف تضاد كما يطنه بعض الناس. مثال ذلك تفسيرهم لـ { الصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ } فقال بعضهم: هو القرآن؛ لقول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث علي الذي رواه الترمذى ورواه أبو نعيم من طرق متعددة هو: { حِلْلَةُ الْمُتَّبِعِينَ، وَذِكْرُ الْحَكِيمِ، وَهُوَ الصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ } . وقال بعضهم: هو الإسلام؛ لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث النواس بن سمعان الذي رواه الترمذى وغيره: { ضَرَبَ اللَّهُ مثلاً صِرَاطَ مُسْتَقِيمٍ وَعَلَى الصِّرَاطِ سُورَانٌ . وَفِي السُّورَيْنِ أَبْوَابٌ مُفْتَحَةٌ وَعَلَى الْأَبْوَابِ سُورٌ مَرْخَاةٌ . وَدَعَ يَدِهِ عَلَى رَأْسِ الْصِّرَاطِ . قَالَ: فَالصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ هُوَ الْإِسْلَامُ، وَالسُّورَانُ حَدُودُ اللَّهِ، وَالْأَبْوَابُ الْمُفْتَحَةُ مَحَارِمُ اللَّهِ، وَالدَّاعِيُ عَلَى رَأْسِ الْصِّرَاطِ كِتَابُ اللَّهِ، وَالدَّاعِيُ فَوْقَ الْصِّرَاطِ وَاعْطَ اللَّهَ فِي قَلْبِ كُلِّ مُؤْمِنٍ } . فهذا القولان متفقان؛ لأن دين الإسلام هو اتباع القرآن. ولكن كل منهما فيه على وصف غير الوصف الآخر. كما أن لفظ الصراط يشعر بوصف ثالث. وكذلك قول من قال: هو السنة والجماعة، وقول من قال: هو طريق العبودية، وقول من قال: هو طاعة الله ورسوله صلى الله عليه وسلم وأمثال ذلك. فهو لاء كلهم أشاروا إلى ذات واحدة لكن وصفها كل منهم بصفة من صفاتها. ابتدأ في هذا الفصل يذكر ما حدث من السلف من الاختلاف في التفسير، وأنه ليس تفسيراً متضاداً. يقول: الخلاف بين السلف في التفسير قليل . والمراد بالسلف الصحابة والتابعون، وتابعو التابعين، أو أهل القرنين الثلاثة المفضلة. هؤلاء يطلق عليهم السلف . والقرن الرابع وما بعده إذا كانوا صالحين يسمون الخلف، وإذا كانوا مخالفين يسمون الخلف { فَخَلَفَ مَنْ يَعْدُهُمْ خَلْفٌ أَصَاغُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهْوَاتِ } . فيقول: إن الخلاف بين السلف رحمة الله قليل في التفسير . وخلافهم في الأحكام أكثر من خلافهم في التفسير. يعني وقع خلاف في الأحكام فتجدون بين الحنفية والمالكية خلافاً في الأحكام، وكذلك بين المالكية، والشافعية مع أن الشافعى رحمه الله تلميذ مالك روى عنه موظاه. ومع ذلك خالفه. خالفه في أشياء كثيرة. واختلف الأئمة الأربع حتى في مسألة واحدة.